رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم المعلم
رئيس التحرير
والرئيس التنفيذى
حازم شريف

مستشار عام التحرير
محمد على خير
المستشار السياسى
شريف عطية

مدير التحرير المركزى
مجدى سرحان
إدارة التحرير
أحمد رضوان
رمضان متولى
أيمن عبد الحفيظ

اقتصاد وأسواق: **المرسى عزت**
تأمين: **ماهر أبو الفضل**
بورصة وشركات: **ياسمين منير**
سياسة وثقافة: **حافظ هريدى**
اتصالات: **رضوى ابراهيم**
استثمار ونقل: **محمد كمال**
بنوك: **محمد سالم**

إدارة الدراسات **فريد عبداللطيف**

رئيس القسم الفني
محمد الصاوى
المراجعة اللغوية
عزت سلامة
التدقيق اللغوى
حسن الكومى
مراقب الطباعة
عادل فتحى

المدير الإدارى
حسام الدين حسنى
إدارة مالية
عماد جمعة

سكرتيرا التحرير التنفيذى
على المصرى
محمد عبد الله

المشرف الفنى
أشرف عزب

مدير إدارة التسويق والإعلانات
فيكتور حنين

مدير إدارة التوزيع

ندوة تدعو لإصدار قرار سيادى باللجوء للطاقة المتجددة

رجال الأعمال يجهلون الجدوى الاقتصادية لمشروعات الطاقة الشمسية!

■ عادل أنس: 85% من الطاقة الشمسية العالمية لدى الشرق الأوسط وغير مستغلة ■ د. محمد عبدالباقى: دعم الطاقة سبب عزوف أصحاب الأعمال عن استخدام المصادر البديلة

تغطية: عمرو عبدالغفار - عمر سالم

ناقش المشاركون فى الندوة التى نظمتها شركة «طاقة مصر» بحضور عدد من ممثلى شركات القطاع الخاص ومكاتب الاستشارات الهندسية أهم تطورات التطبيقات الصناعية المعتمدة على الطاقة الشمسية، ومنها الاعتماد على إنارة المصانع عبر تجميع أشعة الشمس داخل أنابيب عاكسة أو تحويل الطاقة الشمسية الى حرارية تستخدم فى تسخين المياه أو توليد الكهرباء عبر مولدات الطاقة الشمسية.

ودعت الشركة المنظمة عددا من الشركات الأجنبية لمناقشة أهم التطورات والتطبيقات التى يمكن أن تستفيد منها المنطقة العربية ومصر خاصة لما تمتلكه من إمكانيات هائلة لتطوير الاعتماد على تلك الصناعة، فى الوقت الذى قدرت فيه إجمالى القروض والاستثمارات فى مجال السخانات الشمسية بنحو 15 مليار دولار خلال عام 2011 موزعة ما بين 160 دولة حول العالم، واستحوذت مشروعات الكهرباء المولدة من شرائح الخلايا الشمسية على نحو 65 مليار دولار من إجمالى التكلفة وهناك 3 مليارات دولار سنويا للبحث العلمى والدراسات والتطوير فى هذا المجال.

وقال عادل أنس إن منطقة الشرق الأوسط تمتلك 85% من إجمالى مصادر الطاقة الشمسية فى العالم وذلك لطبيعتها المناخية والجغرافية، إلا أنها غير مستغلة وحجم الاستثمارات التى تخصها بلغ فى 2010 نحو مليار دولار فقط.

وأضاف أن الاعتماد على الطاقة الشمسية هو أهم الأدوات الفعالة للقضاء على مشاكل التلوث البيئى فى الوقت الذى تعد فيه منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا ثانى أعلى المناطق التى تعانى من تلوث البيئة وزيادة الجسيمات الطيارة فى الغلاف الجوى.

وأوضح أن مصادر الطاقة المتجددة تساهم فى تقليل استخدامات المواد البترولية ومشتقاتها، كما أنها تكمل مصادر الطاقة التى تحتاجها بعض المصانع التى تصلها شبكات البنية التحتية للغاز الطبيعى أو البترول.

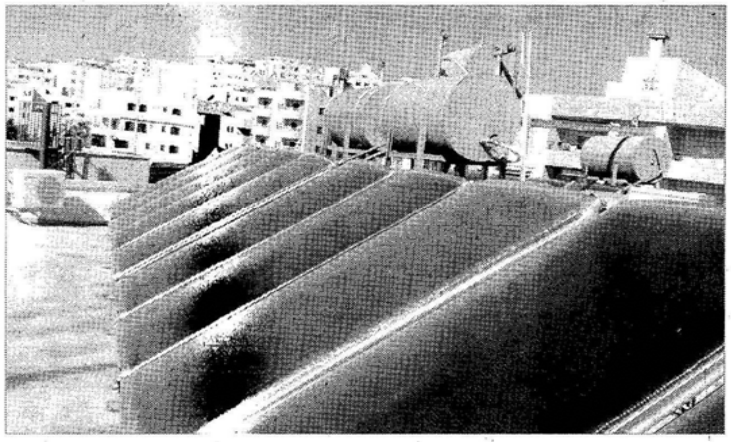

وقال محمد السعودى، المدير العام لشركة طاقة مصر المتخصصة فى مجال تطبيقات الطاقة الشمسية، إن السوق العالمية شهدت وجود العديد من التطبيقات التى تعتمد على الطاقة الشمسية منها الإنارة وتسخين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، معتبرا الهدف من الندوة هو الوصول الى أحدث الأدوات التكنولوجية والتعرف عليها من خلال الشركاء الأجانب من دول متقدمة فعلا فى تلك الصناعة منها الهند والولايات المتحدة الأمريكية والتى تعد من الدول التى تتوسع بشكل كبير فى حجم الاستثمارات فى مجال الطاقة الشمسية.

وأكد أن شركته دخلت السوق المحلية منذ عامين تقريبا وقد وجدت سوقا خصبة لضخ استثمارات فى ذلك القطاع بما يتيح الفرصة أمام العديد من الشركات أو المصانع للاستفادة من مجالات تلك الصناعة إلا أن التوعية هى المعوق الرئيسى لنموها محليا.

وأضاف أن الشركة استطاعت بالتعاون مع 3 أو أربع شركات محلية كبرى التوصل لتطبيقات الطاقة الشمسية سواء فى مجال إنارة المصانع مع شركة «جنرال موتورز» لصناعة السيارات أو مجال تسخين المياه مع شركة شيبسى للصناعات الغذائية.

وأشار الى أن التحول الى التكنولوجيا الصديقة للبيئة يهدف الى تقليل حجم الملوثات فى الهواء مع تقليل فاتورة الطاقة التى تتحملها المنشآت فى ظل تغيرات الأوضاع التى تشهدها البلاد من رفع أسعار الطاقة على الصناعات كثيفة الاستهلاك.

وأوضح أن التكلفة الاستثمارية للتحول لاستخدام الطاقة الشمسية يجب أن ترتبط بالعائد على الاستثمار، فبالرغم من أن تكلفة إنشاء وحدات تسخين مياه - على سبيل المثال - تمثل تكلفة استخدام الطاقة الكهربائية لتسخين الكمية نفسها لمدة 4 سنوات، فإن عمر تكنولوجيا الطاقة الشمسية يصل الى نحو 25 سنة تقريبا، وهو ما يجعل المستفيد من تطبيق الطاقة الشمسية يحصل على الطاقة التى يحتاجها مجانا لمدة تصل الى 20 سنة.

وأكد أن من اهم تطبيقات الطاقة الشمسية الحالية هى تحلية مياه البحر فى الوقت الذى تعيش فيه السوق المحلية أزمة مشكلة المياه، التى ستتفاقم خلال سنوات مقبلة وفقا للأحداث الجارية فى دول حول النيل والمشاكل الداخلية، لذا لابد من دعم مشروعات البيئة وتحلية المياه لما تمتلكه مصر من موارد طبيعية للبحرين الأحمر والمتوسط.

ويرى محمد صبرى، مدير قطاع المبيعات فى شركة شيبسى، أن استخدام الطاقة المتجددة فى المصنع هو خطوة لتطوير الأداء داخل الشركة والاعتماد على توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث، بما يزيد من معايير الجودة فى الصناعة، خاصة أن الشركة تنتج سلعا غذائية.

وأشار الى أن التفكير فى الجدوى الاقتصادية للمشروع لا يتوقف على التكلفة الاستثمارية فقط ولكن لابد من النظر الى البعد الاستثمارى والعائد على الاستثمار، حيث إن تخفيض التكاليف هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على ربحية الشركات فى المستقبل خاصة مع اتجاه الحكومة لرفع دعم الطاقة على الصناعات الكثيفة الاستهلاك وهى خطوة قد يتم الوصول بها الى إلغاء دعم الطاقة على جميع المصانع.

ولفت الدكتور محمد عبدالباقى، رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، أستاذ بكلية الهندسة، الى أن اتجاه الدولة الى رفع دعم الطاقة عن الصناعات كثيفة الاستهلاك منها السيراميك والحديد والصلب يؤكد ضرورة بحث تلك المصانع عن بدائل جادة ومتنوعة للطاقة.

وأوضح أن هذا التحول يحتاج الى مزيد من التوعية، فى الوقت الذى ينظر فيه الى مشروعات الطاقة الشمسية على سبيل المثال على كونها تطبيقات كمالية وليست أساسية وأن تكلفتها مرتفعة مقارنة بإنشاء شبكات طاقة كهربائية أو أخرى للغاز الطبيعى بغض النظر عن مصروفات الصيانة والتشغيل وتكلفة البيئة التى تتأثر بسبب الملوثات.

وأشار الى أنه يجب أن تتجه الدولة لأخذ قرار سيادى يحث المصانع الجديدة على الاعتماد على الطاقة الشمسية فى مقابل حوافز مالية أو إعفاءات ضريبية، مع زيادة الوعى لدى المجتمع وفى المراحل التعليمية، كما يجب تفعيل القوانين التى تحظر استخدام الطاقة التقليدية فى القرى السياحية فى الساحل الشمالى إلا أن أصحاب القرى يتجاهلون تلك القرارات.

وأكد أن مكتبه الاستشارى يلحظ إعراض العديد من أصحاب المشروعات عن تأسيس مشروعاتهم الصناعية أو السكنية وفقا للمعايير التكنولوجية الحديثة باستخدام السخانات الشمسية بدلا من الطاقة الكهربائية، وهو ما يزيد من فاتورة تكاليف الطاقة التى تتحملها المنشآت بعد ذلك.

وقال الدكتور محمد نوار، المدير العام لشركة «انيرجى ماندجمنت»، أستاذ بكلية هندسة حلوان، إن تسويق فكرة تقليل استخدامات الطاقة والبحث عن بدائل للشركات والمصانع لا يشغل بدرجة كبيرة عددا من المصانع أو أصحاب المنشآت التجارية، لأن مستويات دعم الطاقة تصل الى أفراد المجتمع، بالإضافة الى تلك المنشآت.

ويرى أن الحل يكمن فى وضع سياسات وقرارات سيادية تدفع تلك المنشآت لإدارة أعمالها بشكل أكثر احترافية، وأن تتحول إلى استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لتقليل التكاليف وليس فقط للحصول على مميزات ودرجات جودة أعلى عالميا.

وقال «اشتوش داوت» مدير قطاع المبيعات بشركة «Sopogy» المتخصصة فى مجال توليد كهرباء بالطاقة الشمسية، إن السوق المحلية من أهم وأكبر الأسواق فى منطقة الشرق الأوسط والتى تمتلك موارد طبيعية يمكن استغلالها بشكل كبير للاعتماد على الطاقة الشمسية فى توليد الكهرباء.

ويتوقع نمو السوق المحلية بدرجة كبيرة فى السنوات المقبلة مع زيادة الوعى التكنولوجى وزيادة أهمية الطاقة الشمسية، لما يحدث فى الآونة الأخيرة من تطور فى التكنولوجيا الحديثة وارتفاع تكلفة الطاقة من المصادر التقليدية كالبترول والسولار.

وأشار الى أن الشق البيئى من أهم الأسباب التى يجب أن تتوجه اليه العديد من المصانع خاصة الصناعات الغذائية والتى يجب أن تكون أكثر جودة ومطابقة للمعايير العالمية بما يساهم فى وجودها بالأسواق التجارية الكبرى.